

# اسرائيليات

## البنك المركزي الاسرائيلي : الدكتور يوسف شبل

ويستطيع ان يوفر للبنك المركزي مسالك العمل .  
ب - وجود سوق مالي متطور وشامل بحيث  
يستوعب المصارف التجارية والمصارف الاستثمارية  
ومصارف الرهونات . وهذا التطور والشمول  
ضروري لنجاح اي سياسة نقدية يقرها البنك  
المركزي . ج - توفر ادارة حكيمة للبنك المركزي  
تستطيع استقراء المؤشرات النقدية والمالية بحيث  
تتدخل في الوقت المناسب لاتخاذ الاجراء المناسب .  
ورغم ان التنسيق ضروري بين البنك المركزي  
ووزارة المالية حتى لا تتضارب السياسة النقدية مع  
السياسة المالية ، فقد درجت معظم بلدان العالم  
على اعطاء البنك المركزي نوما من الاستقلال في  
العمل حتى لا يقع تحت اية مؤثرات خارجية قد  
تجعله غير قادر على القيام بمسؤولياته .

### فترة ما قبل البنك المركزي

لم يكن للبنك المركزي الاسرائيلي وجود بين عام  
١٩٤٨ وعام ١٩٥٤ رغم ان هذه الفترة كانت حافلة  
بالمشاكل الاقتصادية . وقد قامت وزارة المالية  
بدور البنك المركزي خلال هذه المدة حيث كانت تقيم  
على كل من السياسة المالية والنقدية في البلاد .  
ولم يكن غياب البنك المركزي مجرد صدفة بل هو  
نتيجة عوامل عديدة وسياسة مرسومة تتلخص بما  
يلي :

اولا : ان الجهاز المصرفي الاسرائيلي كان في فترة  
انتقال من عهد الانتداب البريطاني حيث تمت تصفية  
البنوك العربية وضعف مركز البنوك الاجنبية مثل  
بنك باركليز والبنك العثماني . كما ان المصارف  
الاسرائيلية لم تكن قد تبلورت بعد بشكلها الحالي  
اذ ظهرت الى الوجود « تعاونيات مالية » لا تملك  
خصائص المصارف التجارية تماما .

ثانيا : ان وضع الليرة الاسرائيلية لم يكن قد استقر

تلعب المصارف المركزية في البلدان النامية والبلدان  
المتقدمة على حد سواء دورا كبيرا في تحقيق الاهداف  
الاقتصادية التي ترسمها الحكومات المعنية والتي  
تتلخص عادة في تحقيق معدل مرتفع للنمو الاقتصادي  
وزيادة حجم العمالة وتحقيق الثبات الاقتصادي .  
ويختلف حجم الدور باختلاف النظام الاقتصادي  
الساود وطبيعة تركيبه ومدى تطور السوق المالي  
والوزن الذي يعطيه النظام الاقتصادي للسياسة  
النقدية كأحد ادوات السياسة الاقتصادية . على  
انه يمكن القول بان هنالك وظائف يؤديها البنك  
المركزي عادة مهما بلغ الخلاف في العوامل المشار  
اليها، وهذه الوظائف هي : ١ - القيام بطبع النقود  
والاشراف على كمية النقد المتداول ٢٠ - مراقبة  
نشاط المصارف التجارية للتأكد من سلامة عملياتها  
والتزامها بحد ادنى من السيولة لاجداد توازن مقبول  
بين عاملي المخاطرة والربح ٣٠ - مد المصارف  
التجارية بما تحتاجه من سيولة في اوقات الازمات  
والتقتر عليها عندما تبدو اثار تضخمية في الاقتصاد .  
٤ - التأثير على كمية وسائل الدفع عن طريق  
التأثير على حجم الاحتياطي المتوافر للمصارف  
التجارية من خلال وسائل اربع : ١ - عمليات  
السوق المفتوحة . ب - تقييد سعر الخصم  
ج - تقييد نسبة الاحتياطي للمصارف التجارية  
اي النسبة بين الموجودات السائلة والمطلوبات .  
د - التأثير الكيفي على حجم التسليفات عن طريق  
تحديد الحد الادنى الذي يتوجب على المستهلك دفعه  
لامتلاك موجودات سائلة معينة . ه - قبول ودائع  
من الحكومة والمصارف التجارية وبالتالي القيام  
بدور المصرف لكل من الحكومة والمصارف التجارية .  
ونجاح البنك المركزي في تحقيق اهدافه يتوقف على  
توفر شروط ثلاثة : ١ - وجود قانون نقد وتسليف  
مرن قادر على استيعاب كافة التطورات المسالية